الفصل السادس

التحكم بالروح البشرية: محاكم التفتيش والعبودية (1250 – 1800م)

لم يكن هناك جهدٌ منظمٌ من قبل أي ديانة للتحكم بالناس، ولإحتواء روحانياتهم أقوى من محاكم التفتيش المسيحية، وهي قد تطورت خلال الإطار القانوني الخاص بالكنيسة، وقد حاولت محاكم التفتيش إرعاب الناس في سبيل الطاعة، وكما قال قاضي محكمة التفتيش فرانسيسكو بينا Francisco Pena في عام 1578م: «ينبغي أن نتذكر أن المقصد الأساسي من المحاكمة وتنفيذ الإعدام ليس إنقاذ الأرواح العائدة للمدانين، بل الوصول إلى الصلاح العام، وزرع الخوف في الآخرين»[1]، وقضت محاكم التفتيش على أعداد لا تحصى من الحيوات في أوربا، وفيما حول العالم حيث سارت في أعقاب المبشرين ولحقت بهم، ومع طغيان محاكم التفتيش قدم رجال الكنيسة، أيضاً تسويغاً لممارسة الاسترقاق والعبودية.

فقد بدت الروح غير الخاضعة في العصور الوسطى العليا فقط أنها تزيد فقط من تفاقم مطالب الكنيسة بطاعة غير مترددة، وعمياء كاملة، ذلك أن فهم الكنيسة للرب هو الفهم الوحيد، ولذلك يتوجب أن لا يكون هناك نقاشٌ ولا جدل، وذلك حسبما قال قاضي محكمة التفتيش برنارد غي Bernard Gui، وكذلك ينبغي أن لا يتناقش الرجل غير اللاهوتي مع غير المؤمن بل «أن يغرس في أحشاء الرجل ويدفعه بقدر ما يمكن أن يخرق»[2]، وفي الأيام المزهرة حول الروحانية، أصرت الكنيسة على أنها هي الأفق الوحيد والمكان المسموح فيه للإنسان أن يعرف الرب من خلاله، وقد أعلن

البابا إنوسنت الثالث: «إن أي إنسان سوف يحاول بناء رأي شخصي عن الرب يتعارض مع عقيدة الكنيسة، ينبغي حرقه من دون شفقة»[3].

وقبل أن تأخذ محاكم التفتيش طريقها كاملاً، رحبت الكنيسة بعودة الهراطقة إلى حظيرتها تحت شروط اعتقدت أنها معقولة، وفيما يلي مثال من هذه الشروط:

«ينبغي تجريد التائبين من ملابسهم حتى أوساطهم لمدة ثلاثة أيام أحد، وأن يجلدوا من قبل كاهن عند مدخل البلدة... حتى مدخل الكنيسة وبابها، وعليه أن يمتنع أبدياً عن أكل اللحوم، والبيض، والجبن، إلاّ في أيام عيد الفصح، وعيد العنصرة، وعيد الميلاد، وعندما سيأكلها سوف يكون ذلك بمثابة إشارة تخليه عن ذنوبه وآثامه المانوية، وعليه لمدة عشرين يوماً، مرتين في العام أن يمسك عن تناول السمك واستخدامه، وكذلك عليه أن لا يتناول لمدة ثلاثة أيام من كل أسبوع: السمك، والخمرة، والزيت، وأن يصوم إذا كانتْ صحته وأعماله تسمحان له بذلك، وعليه أن يرتدي ثياباً رهبانية، مع صليب صغير مخاط على كل ثدي، وعليه إذا كان ممكناً الإصغاء إلى قداس يومياً، كما عليه أن يتلو سبع مرات صلوات الساعات القانونية، وذلك بالإضافة إلى الصلاة الربانية عشر مرات في كل يوم، وعشرين مرة في كل ليلة، وعليه أن يلتزم بدقة بالعقوبة، وعليه أن يعرض هذه الورقة على الكاهن ويريه إياها، وعلى الكاهن التأكد من مراعاة ما فيها وتنفيذه بدقة متناهية، ولسوف يبقى هذا السلوك الحياتي مستمراً ومحافظاً عليه إلى أن يرى النائب البابوي أنه بات من الموائم تغييره، في حين أن الإخلال في التوبة سوف يجعله معدوداً بين الحانثين لعهودهم وهرطقياً، وسيجري طرده وعزله عن جماعة المؤمنين ومجتمعهم»[4].

وعاد عدد قليل من الهراطقة إلى الكنيسة طواعية وبإرادتهم الذاتية.

قاضي محكمة تفتيش وهو يقوم بوظيفة معذب وقاضٍ، تاركاً إمكانية قليلة جداً للمتهم بالهرطقة حتى يتمكن من البرهنة على براءته.

وحولت الكنيسة قانونها الشرعي لتأصيل وكالة يمكنها أن تفرض الالتزام والطاعة للسلطة الكنسية، وفي عام 1231م أقام البابا غريغوري التاسع محاكم التفتيش وجعلها بمثابة محاكم عرفية منفصلة، ومستقلة عن الأساقفة ورجال الكنيسة، حيث بات القضاة التفتيشيون مسؤولين فقط أمام البابا[5]، وحل قانون محاكم التفتيش محل القاعدة التقليدية في القانون الشرعي وهي: «إن المتهم بريء حتى تثبت إدانته»، حيث صارت القاعدة الآن: «إن المتهم مدان حتى تثبت براءته»[6]، وعلى الرغم من المظاهر القضائية الخادعة، لم تترك إجراءات محاكم التفتيش إمكانية أمام المتهم ليثبت - أو تثبت - براءته، وخلصت الإجراءات ووصلت إلى نتيجة هي إدانة أي واحد حتى ولو كان متهماً بالهرطقة[7]، وكان المتهم محروماً من حق الاستشارة[8]، ولم يعطَ استثناء أو تقدير لوقت وزمان أو مكان الهراطقة المتهمين، أو إلى نوع الهرطقات المتهمين بها مهما كانت، وكانت صداقة مشكوك بها ومتهمة مع هرطقي مدان هي جريمة أيضاً، ومع ذلك لم تعطَ أية معلومات حول أية هرطقة كان المدان ينتمي إليها، وتم إبقاء أسماء شهود الاتهام سرية[9]، وكان المجال الوحيد والسبيل الفريد أمام الإنسان هو تقديم التماس إلى البابا في روما، العمل الذي كان مخفقاً وسخيفاً هزلياً[10]، وقد أعلن الراهب برنارد ديليسي Delicieux:

«لو أن القديس بطرس والقديس بولص اتهما بعبادة هرطقية، وجرى تعذيبهما وقمعهما وفقاً لمذهب محكمة التفتيش وطريقتها، سوف لن يكون مفتوحاً أمامهما سبيل للدفاع»[11].

وترأس قضاة محاكم التفتيش وأداروا محاكم التفتيش بمثابة قضاة ومعذبين مضطهدين، وفي الوقت الذي كان فيه على القاضي من الناحية الإجرائية الفنية أن يتوصل إلى قراره بعد التشاور مع جمع من الخبراء من اختياره، جرى على الفور إهمال هذا العمل الذي كان يضبط سلطته[12]، وجرى اختيار قاضي محكمة التفتيش بالدرجة الأولى بناء على قاعدة غيرته ولهفته لتعذيب الهراطقة وقمعهم[13]، وكان مسموحاً له ولمساعديه، ولرسله ولجواسيسه بحمل الأسلحة، وفي عام 1245م منحه البابا الحق في تحليل هؤلاء المساعدين من جريرة أية أعمال عنف يقترفونها[14]، وحوّل

هذا المرسوم محاكم التفتيش، التي كانت محررة من أي إشراف قضائي مدني، إلى محاكم غير محاسبة حتى أمام المحاكم العرفية الكنسية.

وبات قضاة محاكم التفتيش على درجة كبيرة من الثراء، حيث كانوا يتلقون الرشاوى والغرامات السنوية من الأثرياء الذين دفعوا في سبيل النجاة من الاتهام[15]، فقد كانت محكمة التفتيش تستولي على جميع الأموال والأملاك العائدة للمتهمين بالهرطقة[16]، وبما أنه كانت هناك فرصة صغيرة أمام المتهم حتى يبرهن على براءته، لم تكن هناك من حاجة لانتظار الإدانة حتى تتم عملية المصادرة لمتلكاته أو ممتلكاتها[17]، وعلى خلاف القانون الروماني الذي كان يبقي بعضاً من الأملاك إلى الورثة الأقرب من المدان، لم يترك قانون وشرعة محاكم التفتيش شيئاً، وبيّن البابا إنوسنت الثالث وأوضح بأن الرب قد عاقب الأطفال من أجل ذنوب والديهم، وهكذا ما لم يتقدم الأطفال ويصلوا بصورة تلقائية لشجب أبويهم، كانوا يتركون مفلسين بلا مال، واتهمت محاكم التفتيش حتى الأموات بالهرطقة، وفي بعض الحالات حتى بعد مضي سبعين عاماً على موتهم، حيث أخرجوا من قبورهم، وأحرقت عظام المتهم بالهرطقة، ثم أعقب ذلك مصادرة جميع أملاك الورثة[18].

ونادراً ما تشارك قضاة محاكم التفتيش بالمال المجموع مع البلاطات والإدارات الأسقفية، والحكومات المدنية، أو أنفقوا تلك الأموال على بناء الكنائس، كما كان مخططاً[19]، وكتب أحد المؤرخين وبين كيف قام قاضي محكمة التفتيش في الغالب «بالاستيلاء على كل شيء والاحتفاظ به لنفسه دون أن يرسل حتى أي حصة إلى موظفي محاكم التفتيش في روما»[20]، وكان قضاة محاكم التفتيش رافضين حتى نفقات إطعام ضحاياهم حيث كانوا يشجعون الأسر أو الجماعة على دفع مثل هذه التكاليف، ولم يكن أبداً أمر مصادفة أن تشوّق قاضي محكمة التفتيش وتطلعه إلى منطقة معطاة كان متناسباً مع الفرص للمصادرة[21].

وإنه لمن دواعي السخرية والدهشة أنه غالباً ما جرى اختيار قضاة محاكم التفتيش من رهبنتي الدومينيكان والفرنسيسكان، اللّتين آمنتا وتعهدتا بالأصل بتبني الفقر، وعملت الكنيسة قليلاً لتشجيع فكرتهم المثالية بالفقر، ومع أنها عدّت مؤسس رهبنة الفرنسيسكان، فرانسيس أوف أسيسي Assisi قديساً فإن الكنيسة اضطهدت أتباع فرانسيس الذي رفع راية عقائد الفقر، والذين عرفوا باسم فراتيسيللي

Fraticelli أو «الفرانسيسكان الروحيّين» أدانتهم الكنيسة وتبرأت منهم، أي من الفراتيسيللي على أنهم «خبثاء مزيفون» وقامت في عام 1315م بحرمانهم كنسياً[22]، وقد أمر البابا مارتين الخامس بتسوية قريتهم ماغنالاتا Magnalata بالأرض وبذبح كل واحد من سكانها[23]، أما الفرنسيسكان الذين تخلوا عن مذهب فرانسيس، وهجروا تعاليمه، فغالباً - على كل حال - ما جرى تعيينهم قضاة محاكم تفتيش، وفي الوقت الذي لم تقم فيه الكنيسة بالإقرار علنياً وبقبول شره قضاة محاكم التفتيش وفسادهم، لم تبذل هذه الكنيسة سوى القليل من الجهد لإيقاف ذلك.

ودمرت محاكم التفتيش الاندماج الاقتصادي، فبالإضافة إلى الاستيلاء المباشر على أملاك تجار ناجحين باتهامهم بالهرطقة، فقد حطم قضاة محاكم التفتيش التجارة بعدّهم بعض العمليات التجارية بأنها مريبة، من ذلك على سبيل المثال أن الخرائط، وصانعي الخرائط، الذين كانوا لا يستغنى عنهم من قبل التجار البحريين والحرفيين، نظر إليهم نظرة ريبة كبيرة جداً، فقد اعتقد قضاة محاكم التفتيش أن الكلمة المطبوعة هي قناة للهرطقة، وبذلك عرقلوا الاتصالات التي أُنتجت في القرن الخامس عشر عن طريق اختراع الصحافة المطبوعة[24]، وكان مجرد الشك بالهرطقة يلغي جميع حقوق الفرد المشكوك فيه[25] وعندما يوجه الاتهام لإنسان بالهرطقة، فإن جميع الديون التي عليه، وجميع الرهائن والضمانات لهذه الديون تصبح لا شيء ولاغية، وقد كتب المؤرخ هنري شارل لي Lea يقول:

«بما أنه ما من إنسان يمكنه أن يكون متأكداً من أرثوذكسية الآخر، سيكون من الجلي كم من عدم الثقة لابد وقد ألقي حتى على عمليات التبادل الحياتي العامة، وألقى هذا بنفوذه المأساوي على تطور التجارة والصناعة، وهذا ما يمكن بسهولة فهمه وتصوره ببداهة، وجاء هذا عندما بدأت أوربا تتحرك وبدأ هذا التحرك يبشر بفجر الثقافة الحديثة»[26].

وفي الوقت الذي ازدهر فيه قضاة محاكم التفتيش ونشطوا، تركت عملياتهم الجماعات في حالة من الفقر المدقع.

وكانت محاكم التفتيش من دون رحمة مع ضحاياهم، ذلك أن الرجل نفسه الذي كان هو المضطهد والقاضي كان هو الذي اتخذ قرار الإدانة، وفي عام 1244م قرر مجمع أربونه (نربون) ورسم أنه في إصدار قرار الإدانة على هراطقة، ينبغي عدم

استثناء زوج بسبب زوجته، ولا زوجة بسبب زوجها، ولا أبوين بسبب أولادهما الذين لا حول لهم ولا طول، وما من قرار إدانة، يجوز تلطفيه أو تخفيفه بسبب المرض أو التقدم بالعمر[27]، وكان كل قرار إدانة بلا استثناء يتضمن الجلد.

وبالنسبة لقرارات الإدانة كان الحج يعدّ ألطفها، لكن أن يقوم بذلك على الأقدام، فإن مثل هذه العقوبة قد يستغرق تنفيذها أعواماً، خلالها يمكن أن تهلك أسرة المحكوم عليه[28]، وكان يحكم عليه أن يحمل أعظم الوصمات، فعدا عن الحج كان عليه «أن يرتدي الصلبان»، وكان أيضاً يعرف باسم Poena Confusibilis أو «العقوبة المذلة»، وكان يطلب من المعاقب أن يرتدي صلباناً كبيرة زعفرانية اللون في الأمام وفي الخلف، مما أخضع المعاقبين للسخرية الشعبية، وأعاق كل جهد في سبيل كسب العيش[29]، وكان من أكثر قرارات الحكم صدوراً، القرارات التي قضت بالسجن المؤبد، وكان المسموح به للسجين قليلاً جداً من الطعام الذي تألف من الخبز والماء، وفي بعض الأحيان كان يقضى على المدان بالبقاء بالأغلال، وسمح له في بعض الأحيان بالحبس الانفرادي، وكان المتوقع دوماً أن الحياة بالنسبة لكل محكوم عليه بالسجن أن تكون قصيرة جداً[30].

وكانت أقسى العقوبات هي الإحراق بالربط إلى عمود، وكانت هذه تصدر بحق الذين إما أخفقوا في تنفيذ عقوبة ماضية، أو عادوا فانتكسوا في الهرطقة، أو الذين يرفضون الاعتراف بأية جريمة، ومع أن الكنيسة بدأت بقتل الهراطقة في أواخر القرن الرابع، ومرة أخرى في عام 1022 في أورليان Orlean، أصرت الآن مراسيم تشريعية بابوية في عام 1231م على أن يعاني الهراطقة الموت بالنار[31]، وكان إحراق الناس بالنار حتى الموت فيه من الناحية التقنية تجنب لإراقة نقطة واحدة من الدم، وفهمت كلمات إنجيل يوحنا بجواز الإحراق وهي قوله: «إن كان أحد لا يثبت فيّ يطرح خارجاً كالغصن فيجف ويجمعونه ويطرحونه في النار فيحترق»[32].

وأبعدت الكنيسة نفسها ونأت بها عن القتل، بتحويل الهراطقة إلى السلطات المدنية من أجل الإحراق الفعلي، ومثل تلك السلطات المدنية لم يكن مسموح لها بالاعتذار أو الرفض، فعندما - على سبيل المثال - رفض مجلس شيوخ البندقية في عام 1521م الموافقة على تنفيذ مثل هذه العقوبات، كتب البابا ليو العاشر إلى أولئك الذين كانوا هم الموظفين المدنيين يقول:

«عليكم عدم التدخل مرة أخرى في هذا النوع من الأحكام، بل عليكم أن تقوموا على الفور من دون تغيير أو تفتيش بتنفيذ القرارات التي أصدرها قضاة كنسيون، وهي القرارات التي أمروا بتنفيذها، وإذا ما أهملوا أو رفضوا عليك أنت (النائب البابوي) أن ترغمهم بموجب قانون العقوبات الكنسي، وبموجب الإجراءات الأخرى المناسبة، فمن هذا الأمر ليس هناك استئناف»[33].

وبشكل عملي، كانت أية سلطات مدنية ترفض التعاون، تصدر بحقها عقوبة الحرمان الكنسي، وتكون خاضعة للمعاملة نفسها كهراطقة مرتاب بهم[34].

وكان الجانب الأكثر وحشية في نظام محاكم التفتيش، هو الوسائل التي انتزعت بها الاعترافات وعملت، أي غرفة التعذيب، وبقي التعذيب خياراً قانونياً بالنسبة للكنيسة من عام 1252م عندما أجازه البابا انوسنت الرابع حتى عام 1917، عندما وضع موضع التنفيذ مدونة قضائية قانونية جديدة[35]، وأجاز انوسنت الرابع استخدام وقت غير محدود لتأمين الاعترافات، وأعطى قضاة محاكم التفتيش كل ما أرادوه لتعذيب المتهمين[36]، ومع أن رسالة الشريعة حرمت تكرار التعذيب، وبسهولة تجنب قضاة محاكم التفتيش هذا الحكم ببساطة «بإدامة التعذيب دونما انقطاع»، مطلقين على أية استراحة اسم «تعليق»[37]، وفي عام 1262م جرى منح قضاة محاكم التفتيش ومعاونيهم، السلطة ليقوموا بتحليل بعضهم بعضاً بهدوء من جريمة سفك الدماء[38]، وأوضحوا بكل بساطة بأن المعذبين قد ماتوا بسبب أن الشيطان قد حطم رقابهم.

وهكذا مع الإجازة وقد منحت من قبل البابا نفسه، كان قضاة محاكم التفتيش أحراراً في سبر غور أعماق الرعب والوحشية، حيث كانوا يرتدون ثياباً سوداء زادوها خبثاً بوضع قلنسوات شيطانية سوداء على رؤوسهم، واستخرج قضاة محاكم التفتيش الاعترافات من كل واحد تقريباً، واخترع قاضي محكمة التفتيش كل وسيلة يمكن تصورها لإنزال العذاب وإحداث الألم بتقطيع الأوصال ببطء، وبتغيير أوضاع الجسد، وكتب على كثير من أدوات التعذيب المبدعة وحفر شعّار «المجد للرب وحده»[39].

قداس إحراق، كان القصد منه كما قال واحد من قضاة محاكم التفتيش: «علينا أن نتذكر أن الهدف الأساسي من المحاكمة ثم التنفيذ ليس إنقاذ روح المتهم بل الوصول إلى إخضاع الناس وزرع الخوف في قلوب الآخرين».

وكان التعليق والرفع والتعذيب في الماء هي من أكثر الطرائق شيوعاً، وكان الضحايا يغلفون ويدلكون بشرائح من شحم الخنزير أو يطلون بالدهن، ويجري شيهم ببطء وهم أحياء[40]، وبنيت أفران لقتل الناس، وقد باتت هذه الأفران سيئة السمعة في القرن العشرين على أيدي الألمان النازيين، واستخدمت هذه الأفران أولاً من قبل محاكم التفتيش المسيحية في شرقي أوربا[41]، كما جرى إلقاء الضحايا في حفر عميقة مليئة بالأفاعي، ودفنوا وهم أحياء، وكانت إحدى طرائق التعذيب الشنيعة بشكل خاص، فيها قلب وعاء كبير مملوء بالفئران على المعدة العارية للضحية، ثم كانت النار توقد على ظهر الوعاء مسببة الرعب للفئران، والحفر للاختباء في المعدة[42]، وإذا ما صدف وتحمل الضحية مثل هذه الآلام دون أن يعترف، وقتها كان هو، أو هي، يحرق حياً وهو مربوط إلى عمود، وغالباً ما يكون الحرق جماعياً وعلنياً، وكان يطلق عليه اسم Autto-da-[43].

وردد الكتّاب الذين عاصروا ذلك أصداء الرعب الذي خلقته محاكم التفتيش، وقد روى لنا جوان دي ماريانا Juan de mariana أنه في العشر الأخير من القرن الخامس عشر:

«. . كان الناس قد حرموا من حرية أن يسمعوا وأن يتكلموا كما يريدون، بحكم أنه كان هناك في جميع المدن، والبلدات والقرى أشخاصٌ معيَّنون لإعطاء المعلومات عما حدث، وقد عدّ هذا من قبل البعض أنه أكثر أنواع العبودية سوءاً، وأنه معادل للموت»[44].

وفي عام 1538م وصف كاتب، الحياة في مدينة طليطلة الاسبانية قائلاً:

«. . لا يتجرأ الوعاظ على الوعظ، والذين يتولون الوعظ لا يتجرَّؤون على ملامسة القضايا المثيرة للجدل، لأن حياتهم وكرامتهم هي في أفواه اثنين من الجهلة، وما من أحد في هذه الحياة موجود من دون شرطيه. . . وقليلاً ثم قليلاً يغادر كثير من الناس الأثرياء البلاد إلى ممالك أجنبية، من أجل أن يعيشوا حياتهم كلها بالخوف والارتعاد في كل وقت يدخل فيه ضابط من محاكم التفتيش بيتهم، لأن الخوف المستمر هو موت أسوأ من توريث مفاجئ».

وغالباً ما استهدفت محاكم التفتيش أعضاء من الديانات الأخرى بالحدة نفسها التي استهدفت فيها الهراطقة، وأعارت محاكم التفتيش سلطاتها الآن إلى

المعيار المسيحي الطويل الأمد في اضطهاد اليهود، خاصة خلال أسبوع الآلام المسيحي المقدس، وغالباً ما أثار المسيحيون الاضطراب ضد اليهود، أو رفضوا بيعهم الطعام، على أمل إجاعتهم[46]، وفي بداية القرن الثالث عشر، طلب البابا انوسنت الثالث من اليهود ارتداء ثياب متميزة[47]، وفي عام 1319م أقلع رئيس شمامسة اشبيلية «بحرب مقدسة ضد اليهود»[49]، ومع عام 1492م، أصبحت محاكم التفتيش في اسبانيا قاسية وخبيثة جداً، ففي اضطهادهم لليهود، طلبت منهم إما التحول إلى المسيحية، أو نفيهم مطرودين، وعانى المسلمون أقل قليلاً، وليس مدهشاً أن البلدان الإسلامية منحت اليهود الناجين ملاجئ آمن مما وجدوه في البلدان المسيحية.

وغالباً ما اختزل المؤرخون المسؤولية المسيحية عن محاكم التفتيش، بتقسيم تاريخ محاكم التفتيش إلى ثلاثة مراحل منفصلة وهي: الوسيطة، والإسبانية، والرومانية، واعتقدوا بأن التأثير العلماني الكبير للملك فرديناند والملكة ايزابلا يفصل محاكم التفتيش الإسبانية عن محاكم تفتيش العصور الوسطى، ومع هذا كان القائد الأعظم تأثيراً في محاكم التفتيش الإسبانية هو الدومينيكاني توماس دي تورقيمادا Tomas de Troquemada، وكان هذا قد جرى تعيينه قاضي محكمة تفتيش عامّاً من قبل البابا سيكستوس الرابع Sixtus IV، وجرى طرد اليهود من إسبانيا، ليس بسبب محرض مالي (كان هناك قليلاً من المال يمكن تحصيله من طرد جماعة كبيرة، كانت ضرائبها قد دفعت مباشرة إلى التاج)، ولكن خوفاً من أن اليهود قد يلوّثون المجتمع المسيحي ويفسدونَه[50]، وكانتْ محاكم التفتيش الرومانية متميزة عن محاكم التفتيش في العصور الوسطى، لسبب رئيسي وهو أنها أعيدت تسميتها، ففي عام 1542م أعاد البابا بولص الثالث تعيين محاكم تفتيش العصور الوسطى إلى حشد طائفة محاكم التفتيش، أو المكتب المقدس، وكانت كل مرحلة - على كل حال - متميزة بسمتها، وبالمطالبة بخضوع تام للأفراد للسلطة، وهو مطلب تجذر في الاعتقاد الأرثوذكسي، بان الرب - مثل هذا - يطلب طاعة عمياء.

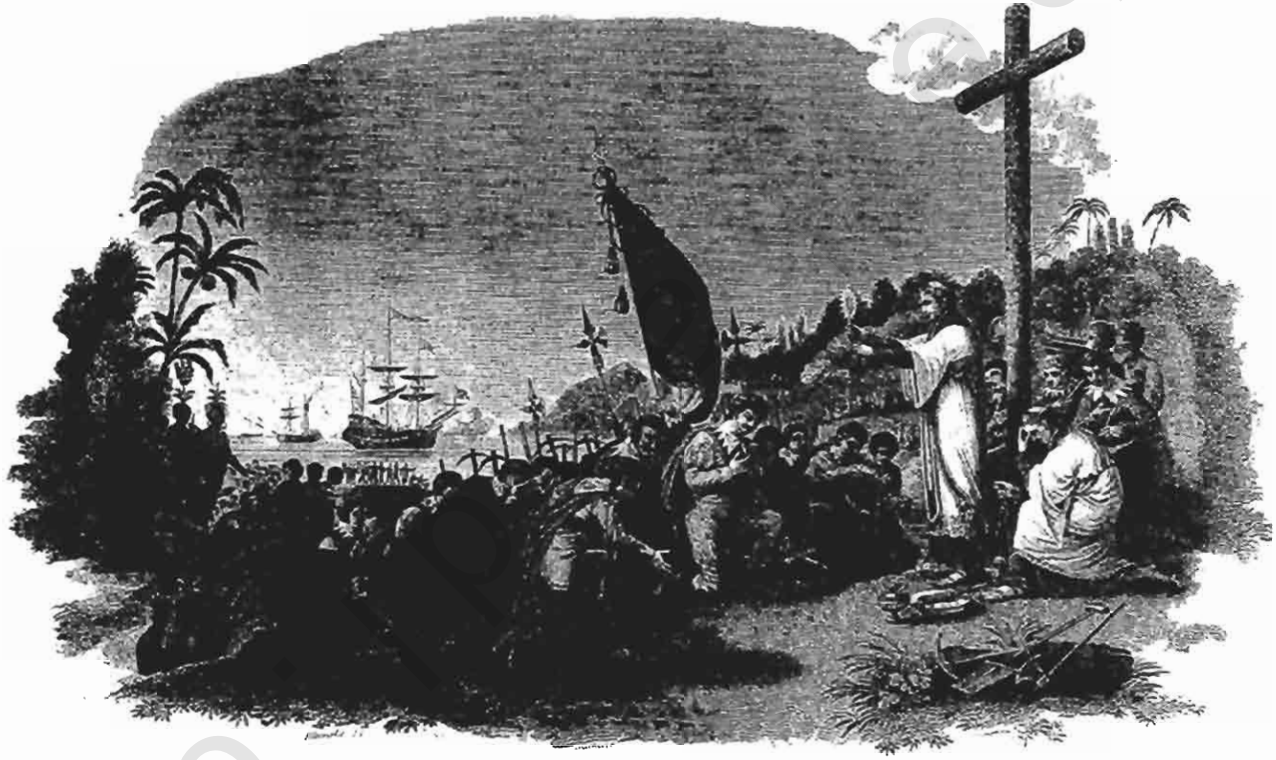

لوحة تصور كريستوفر كولمبوس ونزوله في العالم الجديد، وقد ظهر فيها أن عمله في سبيل تحويل السكان المحليين إلى المسيحية قد سوّغ الأعمال الوحشية التي مورست ضدهم.

وكان الطغيان الموروث من الاعتقاد بتفوق واحد فقط، قد ترافق مع أعمال الكشف وبعثات التبشير خلال العالم، فعندما نزل كولومبوس في أمريكا عام 1492م أخطأ في معرفتها فظنها الهند، فأطلق على السكان المحليين فيها اسم «الهنود»، وكان هدفه المتعهد به هو «تحويل الكفار الهنود إلى إيماننا المقدس»[51]، وهذا كان ترخيصاً باستعباد آلاف من الأمريكيين المحليين وتصديرهم، وكانت نتيجة هذه المعاملة الإبادة، وهذا لم يشكل قضية، طالما أن هؤلاء السكان المحليين قد منحوا الفرصة لحياة سرمدية من خلال عرضهم على المسيحية[52]، وأعطى هذا النوع نفسه من التفكير الغربيين أيضاً الإجازة لاغتصاب النساء، ووصف كولومبوس بكلماته كيف أنه شخصياً «نال متعته» مع امرأة محلية بعدما جلدها «بحصافة» بقطعة من حبل[53].

وبسرعة لحقت محاكم التفتيش بهم وسارت على أثرهم، ففي عام 1570م أسست محاكم التفتيش محكمة عرفية مستقلة في بيرو، وفي مدينة مكسيكو بقصد «تحرير الأرض، التي أصبحت ملوثة بالهنود والهراطقة»[54]، وجرى إحراق السكان المحليين الذين لم يتحولوا إلى المسيحية مثل إحراق أي من الهراطقة[55]، وانتشرت محاكم التفتيش حتى وصلت بعيداً حتى غوا Goa، والهند حيث أخذت في أواخر القرن السادس عشر، وأوائل القرن السابع عشر ما لا يقل عن 3800 حياة[56].

وحتى من دون حضور محكمة تفتيش رسمية، أوضح سلوك بعثات التبشير بما لا يقبل الشك الاعتقاد بتفوق صورة واحدة للرب، وليس بتفوق واحد شامل للربوبية كلها، وإذا كانت صورة الرب المعبودة في البلاد الأجنبية لم تكن مسيحية، كانت بكل بساطة ليست ربانية، ودمرت بعثات التبشير البرتغالية في الشرق الأقصى المعابد، وأرغمت العلماء على إخفاء مخطوطاتهم الدينية، وطمست الأعراف القديمة[57]، وكتب مايان Mayan الناسخ في وسط أمريكا:

«قبل قدوم الاسبان، لم يكنْ هناك سرقة أو عنف، وكان الغزو الاسباني هو بدايةَ فرض الضرائب، وبداية دفع الرسوم للكنيسة، وبداية النزاع»[58].

وفي عام 1614م اتهم شوغون Shogun الياباني آي يازو Iye Yazu أفراد البعثات التبشيرية بأنهم «يريدون تغيير حكومة البلاد وأن يجعلوا من أنفسهم سادة على التراب»[59].

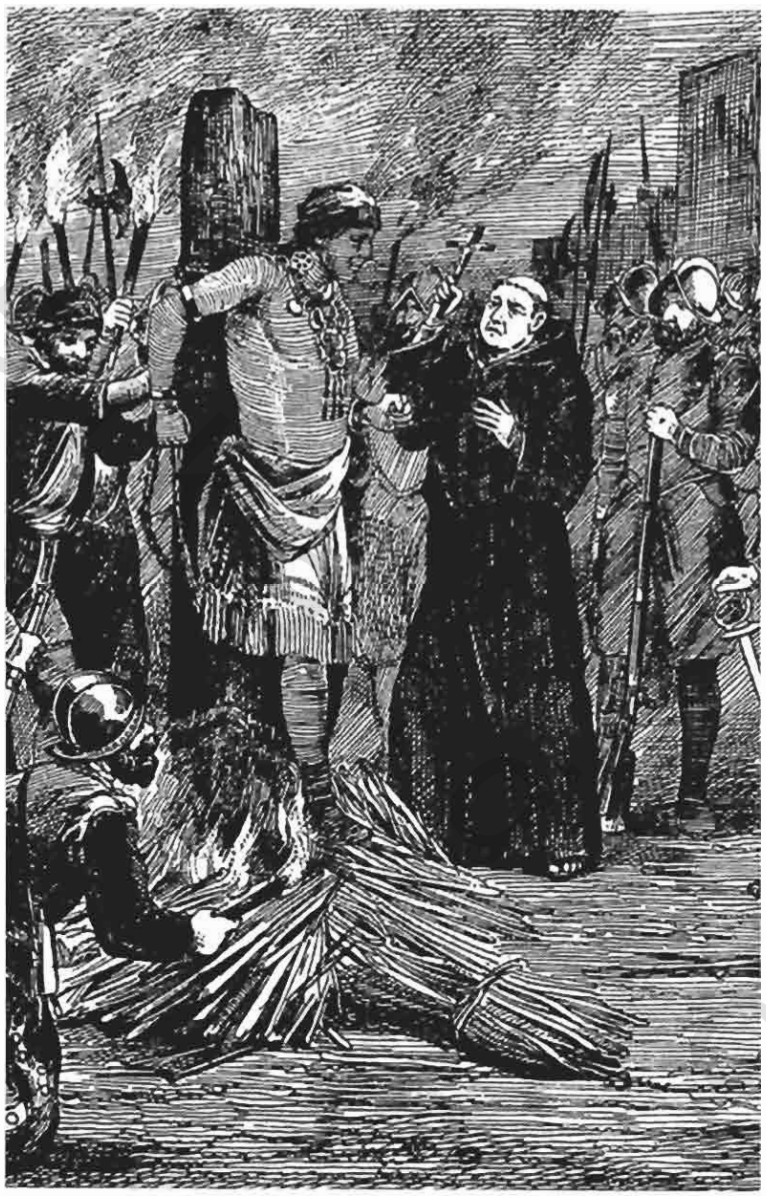

شعر المبشرون أنهم يمتلكون الحق في قتل السكان المحليين الذين رفضوا التحول إلى المسيحية أو تقديم الطاعة للكنيسة.

ومع عدم فهم المشاركة بالتفوق والسلطة، تحارب أفراد البعثات التبشيرية فيما بين بعضهم بعضاً مثلما فعل أوائل المسيحيون الأرثوذكس، الذين أراداو أن يأمر أحدهم الآخر[60]، وفي اليابان والصين تحارب الدومينيكان بمرارة مع الجيزويت، وفي الشرق الأدنى تقاتل الفرنسيسكان مع الكبوشيين[61]، وفي 1805م سأل مقدم سينكى Seneca واحداً من رجال البعثات التبشيرية الموارفانية Moravian: «مادامت هناك ديانة واحدة، لماذا الناس البيض مختلفون إلى هذا الحد حولها»[62]؟.

وغالباً ما شارك رجال البعثات التبشيرية في أعمال الاستثمار العشوائية للبلدان الأجنبية، وصار كثيرون رجال بعثات تبشيرية للحصول على الثروة بسرعة، ومن ثم يعودون إلى أوربا ليعيشوا على ما جنوه، وكان معروفاً في المكسيك أن الدومينيكان، والأوغسطينيين، والجيزويت، كانوا يملكون أكبر قطعان الأغنام، وأفضل أنواع السكر، وأحسن المزارع عناية وحفظاً[63]. . ، وأيدت الكنيسة - خاصة في جنوب أمريكا - استرقاق السكان المحليين، وسرقت الأراضي المحلية، وفي عام 1493م سوغ مرسوم بابوي إعلان الحرب على أي سكان محليين في جنوب أمريكا، الذين يرفضون اعتناق المسيحية[64]، وادعى القاضي اينسيسكو Encisco في عام 1509:

«بأن للملك كل الحق في إرسال رجاله إلى الهنود ليستولوا على أراضي هؤلاء الكفار ويأخذوها منهم، لأنه تلقاها من البابا وتسلمها، وإذا ما رفض الهنود، يمكنه بصورة قانونية تماماً أن يحاربهم، وأن يقتلهم، وأن يسترقهم، تماماً كما قام يوشع باستعباد سكان بلاد كنعان»[65].

ودافع المسيحيون الأرثوذكس عن العبودية على أنها جزء من القانون الرباني في المراتب اللاهوتية، وهناك نص في التوراة يؤيد نظام الاسترقاق جاء فيه:

«وأما عبيدك وإماؤك الذين يكونون لك فمن الشعوب الذين حولكم، منهم تقتنون عبيداً وإماء، وأيضاً من أبناء المستوطنين النازلين عندكم منهم تقتنون ومن عشائرهم الذين عندكم الذين يلدونهم في أرضكم فيكونون ملكاً لكم. وتستملكونهم لأبنائهم من بعدكم ميراثٌ مُلْك، تستعبدونهم إلى الدهر»[66].

وأمر القديس بولص العبيد بإطاعة أسيادهم[67]، وكتب القديس القديم جون خريسوستوم Chrysostom: «على العبد أن يستسلم لقدره ففي إطاعته لسيده، هو يطيع الرب. . . »[68].

وكتب القديس أوغسطين في مدينة الرب:

«الرق الآن عقوبة في الصفة، ومخطط له بوساطة القانون الذي يأمر بالحفاظ على النظام الطبيعي ويمنع الاضطراب»[69].

وبينما كان هناك رجال بعثات تبشير اعترفوا ببشرية الأمريكيين المحليين، وعملوا بإخلاص لتحسين أحوالهم، قلة هم الذين اعترفوا بوجود عدالة موروثة في فكرة العبودية، حتى الجيزويني المعروف بشكل جيد أنطونيو فييرا Antonia Vieira الذي سجن من قبل محكمة التفتيش لعمله لصالح السكان المحليين، دافع عن استيراد الأفارقة السود للخدمة كرقيق من أجل المستوطنين المستعمرين، وظل يعتقد بأن الهاربين من الرق مجرمين باقتراف الذنْب، ويستحقون الحرمان الكنسي[70].

وأيد المسيحيون الأرثوذكس أيضاً ممارسة الاسترقاق في شمالي أمريكا، وأوضحت الكنيسة الأنكليكانية في القرن الثامن عشر تماماً بأن المسيحية حررت الناس من الإدانة الدائمة، وليس من أغلال العبودية، وكتب أسقف لندن إدموند غبسون Edmund Gibson:

«إن الحرية التي أعطتها الكنيسة هي الحرية من أغلال الذنب والشيطان، ومن تحكم شبق الرجال، ومن نوبات الانفعال، والرغبات الجامحة، ولكن بالنسبة لأوضاعهم الخارجية، إنها مهما كانت من قبل، سواء أكانوا أرقاء أم أحراراً، طالما أنهم تعمدوا، وأصبحوا مسيحيين، ليس من الضروري إحداث تغيير في ذلك»[71].

وعلى كل حال من المتوجب تحويل الأرقاء إلى المسيحية، بحجة أنهم سوف يصبحون أسهل انقياداً وطاعة[72].

واعتمدت كل من محاكم التفتيش والذين أيدوا ممارسة الرق على التسويغ الديني نفسه، وفي المحافظة والبقاء مع الإيمان المسيحي الأرثوذكسي في رب واحد ومخيف، رب يحكم من فوق ذروة المراتب اللاهوتية فإن القوة بقيت كامنة فقط مع

السلطة، وليس مع الفرد، وهكذا جرى تقدير الطاعة والخضوع تقديراً قيمته أعلى بكثير من الحرية، والاستقلال باتخاذ القرار الذاتي، ولقد شغلت محاكم التفتيش وأسهمت في صنع أكثر النتائج ظلاماً لهذا النمط الإيماني، وذلك حين سجنت وقتلت الأجساد والأرواح لعدد لا يحصى من الناس، وفعلت ذلك ليس لمدة قصيرة من الزمن، فقد عاشت محاكم التفتيش لمدة قرون، وظلت نشطة عاملة في بعض الأماكن حتى عام 1843م[73].

obeikandl.com